

مشاريع بقيمة 100 مليون دينار في منطقة معان التنموية

محمد عاكف خريسات

لتنفيذ المشاريع في منطقة معان، وذلك لصعوبة دخول شريك واحد لجميع المشاريع كما كان مخططاً في البداية، نتيجة الأزمة. وأضاف أنه تم تغيير مكان مدينة الحجاج، إذ سيتم طرح العطاء خلال المعرض، لاسيما بعدما أصبحت مجدية أكثر، في حين تتضمن أماكن إقامة من فندق وخيم، مواقف المركبات، مسجد كبير، مطاعم، محلات تجارية متخصصة بمستلزمات الحج والعمرة والعديد من الخدمات الضرورية الأخرى.

وتم ضم 3 مناطق تنموية تحت مظلة الهيئة هي منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية في المفرق، ومنطقة معان التنموية، ومنطقة اربد التنموية، في حين سيتم الإعلان عن المزيد من المناطق التنموية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة مستقبلاً منها منطقة تنموية في عجلون.

عمان - قال مدير منطقة معان التنموية محمد الترك إنه تم بيع وتأجير نحو 70٪ من مساحة الروضة الصناعية في المنطقة معان التنموية، من أصل نحو 20 ألف م²، إضافة إلى إنجاز سكن للطلاب، والمفاوضات مع شركة لبناء عمارة ومكاتب في الروضة.

وبين الترك - الغد أنه تم التوقيع على مشاريع في الروضة بقيمة تصل إلى 100 مليون دينار، في حين أن منفذي مشروع "رمال" أعادوا المفاوضات مع الهيئة بعد تأجيل المشروع. وقال الترك على هامش المؤتمر الصحافي لمعرض الاستثمارات العقارية الرابع، إنه يتم البحث عن عدة شركاء استراتيجيين

عرض قانون الهيئة الجديد على استثنائية النواب المقبلة دمج المدن الصناعية ومستثمري الحرة تحت مظلة المناطق التنموية قريبا

محمد عاكف خريسات

الصغيرة والمتوسطة التي تشكل حوالي 85% من استحداث الوظائف لاسيما في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إذ تم إنجاز المشاريع الاستراتيجية الساحلية الكبرى.

وبين فاخوري أن مشاريع العقبة ما تزال تفتح المجال أمام استقطاب مطورين فرعيين للمشاريع، في ظل احتضان المطورين الأساسيين لهذه المشاريع، إذ سيتم طرح عطاء لتطوير وتشغيل قصر المؤتمرات في العقبة.

وأضاف فاخوري أن فكرة قصر المؤتمرات مكتملة، ولكن سيتم استدرج رسائل اهتمام من الشركات، ووضع وثيقة طلب العروض، مشيراً إلى نقل سلة من الأصول وحقوق التطوير العائدة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (الأراضي، المطار، الميناء، وخدمات المرافق العامة) لتقوم بدورها بتطويرها من خلال استقطاب مطورين ومشغلين وفق أفضل الأسس العالمية من أجل تنفيذ المخطط التنظيمي الشمولي لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ويشارك في المعرض 59 مؤسسة وشركة عقارية، تقدم 75 مشروعا، إذ تمت دعوة 20 ألف شخصية من المنطقة والأردن، إذ سيتم حث الشركات على تقديم عروض على العقار خلال الصيف المقبل، بهدف تنشيط السوق في ظل الأزمة المالية العالمية، بحسب منظلي المؤتمر.

من جهته، قال النور إن الأردن بأمس الحاجة إلى مثل هذه المؤتمرات، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، مشيراً إلى زيادة حجم المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار إلى 249 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بـ 226 مليوناً خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وبين النور أن الصناعة نالت الحصة الأكبر من حجم الاستثمارات، ومعظمها استثمارات خليجية، إذ لم تتأثر بالأزمة المالية كما حدث في معظم أنحاء العالم، حيث زادت الاستثمارات في الصناعة والزراعة والصحة والسياحة بنسبة 50%.

وقال النور إن قطاع العقار لا يستوجب تقديم

حوافز مالية ذلك أنه قطاع مجد، في حين أن قانون الضريبة الجديد يخفض الضرائب على كافة النشاطات الاقتصادية، فلا داع لتمييز قطاع على آخر، إلا في حالة بعض المشاريع المتميزة إذ يمكن أن تقدم الدولة حوافز غير مالية للمستثمر ليتمكن من تحقيق أهدافه.

وأكد النور تقاؤه باحتفاظ المملكة بقدرتها على جذب المشاريع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار برغم المصاعب التي فرضتها الأزمة الاقتصادية الدولية، في ظل الأمن والاستقرار والبيئة التشريعية والقوانين الحديثة المشجعة للاستثمار الخارجي ومجموعة اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها الأردن مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى حرية حركة رأس المال والربح.

المطارنة من ناحيته أشار إلى أن عناصر الجذب الاستثماري متوفرة في المملكة من تشريعات مرنة واستقرار تشريعي وسياسي وأمني، إلى جانب الكوادر البشرية المؤهلة والإرادة السياسية والرؤية الواضحة للقيادة. وأضاف خلال المؤتمر الذي ترعاه "لمبتس" كراع ماسي للمرة الثانية على التوالي، إنشاء مشروع "سنايا عمان"، الذي يجمع بين جرأة التصاميم الهندسية والبراعة في البناء، وذلك وفق أسس بيئية عالمية تطبق للمرة الأولى في الأردن. من جهته، أشار بنايوت إلى الجوانب الإيجابية للأزمة التي فزت اللاعبين الحقيقيين في قطاع العقار عن غيرهم، في حين أن المعرض يستقبل مجموعة مميزة من الشركات الناجحة والطموحة.

عمان - قال رئيس مجلس المفوضين في هيئة المناطق التنموية صالح الكيلاني إن الهيئة ستشمل تحت مظلتها خلال الفترة المقبلة مؤسسة المدن الصناعية وهيئة مستثمري المناطق الحرة الأردنية، ليكون قانون الهيئة الجديد ضمن البنود التي تتم دراستها في الدورة الاستثنائية المقبلة لمجلس النواب.

وبين الكيلاني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بمناسبة الإعلان عن النسخة الرابعة من معرض ومؤتمر الاستثمارات العقارية الذي ينظم من 10-13 الحالي، أن الهدف من ضم المدن الصناعية والمناطق الحرة، وجود جهة منظمة واحدة للمشاريع المستقبلية.

وأشار الكيلاني في المؤتمر الذي شارك فيه رئيس شركة تطوير العقبة عماد فاخوري، والرئيس التنفيذي لهيئة تشجيع الاستثمار معن النور ومدير المشاريع في ليمبتيس المحدودة بلال مطارمة ومدير عام الشركة المنظمة أيمن بنايوت إلى النية لتعديل قانون المناطق التنموية والغاء قوانين مؤسسة المدن الصناعية وهيئة مستثمري المناطق الحرة، في حين تتولى الهيئة المشاريع الاستثمارية في المملكة، كما تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الاستثمارية في العقبة.

يشار إلى أن إنشاء هيئة المناطق التنموية تم بموجب قانون المناطق التنموية رقم (2) للعام 2008، لتكون المؤسسة الحكومية المسؤولة عن إطلاق وتنظيم وإدارة

المناطق التنموية في الأردن وتنميتها، بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز القدرة الاقتصادية للمملكة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي في المناطق التنموية، وإيجاد بيئة استثمارية متطورة للأنشطة الاقتصادية.

وذكر الكيلاني خلال المؤتمر أن توقيت انعقاد المؤتمر له دلالات عميقة لدعم البيئة الاستثمارية في المملكة،

وحرص مجتمع الاستثمار والعقار على الإطلاع على ما يجري من تحولات واسعة وعميقة في ظل الازمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على العديد من القطاعات في العالم، وأبرزها قطاعا التطوير والاستثمار.

وأكد الكيلاني خلال المؤتمر الذي نظّمته شركة بي للتصميم والتسويق أن المناطق التنموية تقدم مفهوما جديدا بالمرونة التشريعية من خلال استيعاب أنشطة اقتصادية متنوعة، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من التطوير بواسطة العلاقة بين الهيئة والمطور الرئيسي، إذ يتم تفويض الصلاحيات وتوفير "خدمة المكان الواحد" التي تتضمن كافة الإجراءات المرتبطة بالاستثمار، وإنجاز كافة المعاملات الحكومية بسرعة وكفاءة في مكان واحد، وتقديم مجموعة من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والجمركية.

يذكر أن إطلاق المناطق التنموية في المملكة، كان تنفيذاً لرؤية الملك عبدالله، لتوزيع مكتسبات التنمية على محافظات ومناطق المملكة، وخلق بؤر وحلقات تنموية متكاملة وفق المميزات التنافسية والتفاضلية في كل محافظة أو منطقة، بالإضافة إلى مكافحة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل سعياً نحو تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

بدوره، قال فاخوري إن الشركة تحرص على تقديم مزايا إضافية للاستثمار من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مساحات تتراوح ما بين 5-20 دونماً، خصوصاً أن شركات عدة تحاول الاستثمار في المشاريع

النور: قطاع العقار لا يستوجب تقديم حوافز مالية كونه قطاعاً مجدياً

” “